

تمديد الموعد المحدد لتقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة وسداد الضريبة المُستحقة لمدة شهر واحد

أعلنت الهيئة الاتحادية للضرائب (الهيئة) في الإمارات العربية المتحدة (الدولة)، في قرار موجّه إلى المسجّلين لضريبة القيمة المضافة، تمديد تاريخ تقديم الإقرارات الضريبية وسداد الضريبة المستحقة عن الفترة الضريبية المنتهية في 31 مارس 2020، وذلك لمدة شهر واحد استثنائياً. وتأتي هذه التدابير الاستثنائية التي اتخذتها الهيئة بهدف تخفيف عبء الامتثال على الأعمال التي تواجه تحديات في ظلّ الإجراءات الاحترازية المطبّقة في الدولة للوقاية من انتشار فيروس كوفيد-19. وتجدر الإشارة إلى أنّ القرار الصادر عن الهيئة مرفقاً بهذا الإشعار.

وعلى هذا الأساس، يتمّ تمديد موعد تقديم الإقرارات الضريبية وسداد الضريبة التي كانت مُستحقة في 28 أبريل 2020 ليصبح في تاريخ **28 مايو 2020**. وينطبق ذلك على الإقرارات الضريبية الشهرية المقدّمة عن الفترة الضريبية من 1 مارس 2020 إلى 31 مارس 2020، والإقرارات الضريبية الربع سنوية المقدّمة عن الفترة الضريبية من 1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2020، على أن تستلم الهيئة الضريبة المستحقة الدفع بحدّ أقصى في 28 مايو 2020.

ومن المرجّح أنه سيتعيّن على دافعي الضرائب الذين يقدمون إقرارات ضريبة القيمة المضافة على أساس شهري، تسليم إقرارين منفصلين عن الفترتين الضريبتين لشهر مارس وأبريل بحلول 28 مايو 2020، بدلاً من إقرار ضريبيّ موحدٍ عن فترة ضريبية (شهرين)، وذلك تماشياً مع الإجراءات المماثلة التي أعلنت عنها الهيئة مؤخراً فيما يتعلّق بإقرارات الضريبة الانتقائية، والتي يمكنكم الاطلاع على تفاصيلها عبر هذا [الرابط](#). وحتى تاريخه، ليس هناك ما يشير إلى أنه سيتمّ منح تمديد إضافي للفترات الضريبية المستقبلية، إلا أنه يُستحسن أن تقوم الأعمال بمراقبة أي تطورات أخرى عن كثب.

إضافة إلى ما تقدّم، تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الإجراءات تنطبق فقط على الأعمال التي يتوجب عليها تقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة عن الفترات الضريبية المنتهية في 31 مارس 2020، وأنه لم يتمّ اتخاذ أي تدابير حتى الآن لتطبيق تسهيلات فيما يتعلّق بالفترات الضريبية المنتهية بتاريخ آخر غير 31 مارس 2020.

وبناءً على ما تقدّم، فإننا نوصي بأن تقوم الأعمال التي ترغب في الاستفادة من التمديد بإعداد إقرار ضريبة القيمة المضافة وعملية الموافقة الداخلية فيما يتعلّق بالفترة الضريبية المنتهية في 31 مارس 2020 ضمن الجدول الزمني المُعتاد وإلى أقصى مدى ممكن لتجنّب أي مشاكل أو تأخيرات غير ضرورية عند حلول تاريخ التقديم.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مهلة التمديد التي منحتها الهيئة تأتي في أعقاب حصول تطورات مماثلة في المملكة العربية السعودية، حيث قامت الجهات الضريبية في المنطقة باتخاذ إجراءات لتخفيف الضغط على الأعمال التي تواجه الأعباء المالية والإدارية الناتجة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية. وللمزيد من التفاصيل في هذا الشأن، يُرجى الاطلاع على [الإشعار الأخير الصادر عن "ديلويت"](#).